

إشكالات الدولة الوطنية المعاصرة

د. رمينة احمد

أستاذ محاضر

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة الجزائر 2

مقدمة:

إن الصعوبة القصوى في فهم طبيعة الدولة تتضح إذا ما تنبهنّا إلى أن شكل الدولة هو على الأقل حتى الآن التعبير الأكثر كمالاً عن الجهد المبذول لتنظيم العلاقات بين الناس بطريقة عقلانية معقولة ذلك ما أشار إليه كل المفكرين الكلاسيكيين من أرسطو إلى ابن خلدون إلى هيجل.

إن المجتمعات اللادولية هي بوجه عام مجتمعات قبلية عشائرية صغيرة، ضعيفة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل المعقد وفقيرة اقتصادياً، أي تعيش على اقتصاد الكفاف أو الضروري وإذا اعتبرنا أن هذه المجتمعات العشائرية اللادولية ممثلة إلى حد ما للمجتمعات البشرية المبكرة جداً فيمكننا أن نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى ظهور الدولة إلى الوجود، وعن هذا السؤال الأساسي أنقسم الباحثين في هذا الميدان إلى اتجاهات.

البعض منهم يشير إلى أن التمايز المتزايد للعمل والوظائف الاجتماعية مع اتساع المجتمعات الإنسانية وزيادة تعقدها أدى إلى ظهور الحاجة إلى سلطة عليا في المجتمع قادرة على ضبط صراع المصالح بين الأفراد والمجموعات وتمثيل المصلحة العامة.

أما البعض فيرى أن الدولة تظهر إلى الوجود كأداة للسيطرة الناجمة إما عن التمايز الاجتماعي داخل المجتمع إلى طبقات مهيمنة وطبقات خاضعة، أو عن طريق فرض حكم فئة أو جماعة من الناس على أخرى بالقهر عن طريق عملية الغزو الخارجي.

كما أن مسألة الدولة لا تتوقف عن صعوبة فهم عوامل نشأتها ولكن أيضاً عن مراحل تطوراتها التاريخية فمن الدول التقليدية التي عرفت المجتمعات ما قبل الرأسمالية إلى الدولة الوطنية الحديثة إلى الدولة في المجتمعات الرأسمالية في مرحلة العولمة تأخذ أشكالاً اجتماعية تاريخية لتنظيم وضبط المجتمع حسب طبيعة كل مرحلة.

نشأة الدولة:

إن التحديد الدقيق والمضبوط لكيفية وزمن ظهور الدولة في تاريخ المجتمعات البشرية يبدو أنها مسألة يستحيل حلها، ومع هذا فإن التاريخ المبكر للمجتمعات يكشف بأن الحرب والغزو لعبا دورا هاما في تطور الدولة ليس فقط بخلق فئات مهيمنة محددة بوضوح بل كذلك بتوسيع نطاق المجتمع وكذلك نمو جهاز مركز للحكم والإدارة.

إن مسألة ولادة الدولة تبقى إحدى المسائل والمواضيع التي تواجه العلوم الاجتماعية وخاصة التاريخ، العلوم السياسية، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. فحسب كوبرز Koppors فإن الدولة المفهومة جيدا ترتقي إلى العهود الإنسانية الأكثر تقدما¹.

ويعتبر "مارسيل غوشيه Gauchet Marcel" أن مفتاح مسألة الدولة ينبغي أن يبحث عنه في الجذور العميقة للواقعة الدينية، كواقعة وضعية مؤكدة في كل مكان منذ البدايات البعيدة، كبنية قصوى للتنظيم الاجتماعي لا تشكل الدولة سوى تجسيدها الخاص فتأسيس الدولة لا يتطابق مع بعد اجتماعي لم يسبق له أن ظهر على الإطلاق وإنما مع تحول لبعدها كان يوجد أصلا في صميم المجتمع أي في دين المعنى كعقيدة جعلت المجتمعات الأولى، تصر أن تعقل بأن علة وجودها تتعلق بشيء مغاير لها، وعليه فالدولة أعقبت مجتمعات كانت تتصور بأنها جردت من أية سيطرة فعالة على طريقة وجودها وكانت لا تعترف لنفسها بأي حق على نظامها الداخلي وذلك بمقدار ما كانت تعتقد أن هذا النظام يمليه عالم آخر ويستمد شرعيته من مصدر خارجي. إذن فمصدر الانفصال بين المجتمع وسلطة الدولة يكمن أصلا في دين المعنى² التي تبعد إلى خارجها مبدأها الأساسي ومصدر ونمط تنظيمها ومنبع معناها وسبب قواعدها فالمصدر الخارجي للأساس الاجتماعي يسبق وجود الدولة ولا يشكل ظهورها سوى تبدل متأخر رغم أنه حاسم لمصدر تنظيم المجتمع. إنها تقوم على بعد يتمثل في خارجية المجتمع لذاته.

أما أوبنهايمر F.Oppenheimer فيربط بين سيادة تكون الدولة بفعل الغزو الذي يؤدي إلى خلق التمايز والتفاوت الاجتماعي وبالتالي السيطرة ويقبل بعض الأنثروبولوجيين فكرة الغزو الخارجي كعامل لتأسيس الدولة ومنهم ر. لنتون R. Linton الذي يرى بأن السيطرة المفروضة بسبب قوة خارجية تبدو له أكثر احتمالا. فالدول يمكن أن ترى النور إما بالاتحاد الطوعي لقبيلتين أو عدة قبائل وإما بقهر الجماعات الضعيفة من قبل جماعات أقوى مما يفقد الأولى إستقلالها السياسي. فحول الغزو أكثر عدد بما لا يقاس من الاتحادات القبلية³. ولفترة معتبرة اعتبرت فرضية الغزو الخارجي كعامل أساسي لنشأة الدولة لدى الأنثروبولوجيين الأوائل إلا أن هناك إعتراضات من أنثروبولوجيين آخرين حول هذه الفرضية وعلى رأسهم ر. لوي R. Lowie الذي لفت الإنتباه إلى أن السيادة والشروط الداخلية تكون في بعض الأحيان كافية لخلق فئات وطبقات وراثية تتمتع بسلطة عليا تتميز عن أشكال السلطة لدى المجتمعات القبلية والجماعات والتجمعات القروية إنها مرحلة نوعية لضبط المجتمع تتميز أساسا بأجهزة للسلطة تأخذ أشكالا بيروقراطية مادية ورمزية. فهناك فرقا نوعيا من حيث التنظيم والهيكلية الاجتماعية للسلطة بين نظم المجتمعات التي لم تعرف الدولة والمجتمعات التي عرفت الدولة كمؤسسة

¹ جورج بالاندبه، ترجمة: علي المصري - الأنثروبولوجيا السياسية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 184.

² مارسيل غوشيه وبيار كلاستر - ترجمة علي حرب، أصل العنف والدولة، ط1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1985، ص 148.

³ رالف لينتون، شجرة الحضارة، ج1، موقع للنشر، الجزائر، 1990، ص 256.

للسلطة وبواسطة الأبحاث الأنثروبولوجية⁴ المستمرة أعيد تقييم الدور النسبي لفرضية الغزو الخارجي في سيرورة نشأة الدولة والإحالة من خلال أمثلة تاريخية (مدن وادي النيل، وبلاد الرافدين، الصين...) إلى العملية التاريخية الاجتماعية الطويلة نسبيا والمعتمدة على التطور الداخلي المفضي لنشأة سلطة الدولة كما أكدت ذلك الأنثروبولوجيا الماركسية التي وضعت مخطط سيرورة التحول الداخلي الذي ينتقل من الجماعة البدائية إلى مجتمع تصبح فيه الدولة آلية الضبط والدمج الاجتماعي الأساسية ففي كتاب "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" لفريدريك أنجلز ورغم أنه لا يهمل دور الغزو الخارجي لتشكيل الدولة إلا أنه أكتشف في "أثينا" الشكل الذي يعتبره الأكثر نموذجية لتشكيل الدولة إنطلاقا من تطور السيرورة المنتجة للتعارضات الاجتماعية التي تتجاوز القبيلة والأعراق والطوائف الناتجة أساسا عن الآلية الاقتصادية المتمثلة في دور النقد والملكية الخاصة بحيث يتم إضعاف الروابط القبلية وإنتاج صلات وعلاقات جديدة كما أن الإنقسامات الاجتماعية الحادة عملت على تكون "آلية" الدولة وتوصل أنجلز إلى نتائج مازالت ذات أهمية بالنسبة للأنثروبولوجية السياسية. فالدولة بالنسبة إليه تنشأ من المجتمع وهي تتكون عندما يتعذر عليه حل التناقضات بالأساليب القائمة وتعرف الدولة كسلطة متحددة في المجتمع ولكنها تصبح فوقه مشكلة بذلك سلطة الدولة التي تحتكر القوة والشرعية⁵.

ولقد مر هذا النمط الأعلى للسلطة أو للحكم الممركز بأشكال متعددة بدءا من مجلس شيوخ القبائل المتحالفة إلى الإمبراطورية الواسعة الإنتشار مروراً بالدولة - المدنية - غير أنه في الأزمنة الحديثة فقط واجهت سلطة الفئات الحاكمة تحديا صريحا وواسعا باسم الديمقراطية أولا ثم الديمقراطية الاجتماعية ثانية وأصبحت مع ذلك مسألة طبيعة وقاعدة الدولة موضع جدل حاد تمخض عن المفهومين المتضادين أي عن الخلاف بين هل نعتبر الدولة كنظام للسيطرة أو الدولة كنظام للرفاه أو النظر إليها من الجانبين في نفس الوقت.

الدولة الوطنية:

إن هذا الاختلاف عن كيفية النظر إلى تنظيم الدولة يعود إلى عدة أسباب منها الخلط بين مسألة العقد الاجتماعي والإكراه الاجتماعي وقضية ترتيبهما وطرق التنسيق بينهما، في نفس الوقت.

إن النظر إلى الدولة الوطنية قد إرتبطت في النظرية الاجتماعية بمسألة هيمنة الدولة على المكان بمعنى أن النظرية الاجتماعية تتبع السلطة المنظمة، القوة والعنف للدولة الوطنية ويكمن التعبير عن هذا في أن المجتمعات تصبح (تحديدا) تابعة للدول فالمجتمعات هي مجتمعات الدول والتنظيم الاجتماعي يعتبر التنظيم الدولي (من الدولة) وفوق ذلك لا يرتبط مفهوم السياسة بالمجتمع وإنما يرتبط بالدولة⁶، وركزت هذه النظرية القائمة على أساس عضوي قوتها بصفة خاصة بظهور الدولة الوطنية وترسخها في القرن التاسع عشر وليس هناك من يشك اليوم في الصدارة التي تحتلها الدولة باعتبارها الإطار الذي يتم فيه النشاط السياسي سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي. رغم أن الكثير من الباحثين يعتبرون أن إختصار الممارسة السياسية في مجال الدولة فيه الكثير من عدم الدقة⁷. ويمكننا أن نضع النفوذ الذي تمارسه الدولة الوطنية على التصورات الثقافية في إطار حدود المناظرة الأوسع حول الصياغات المفاهيمية التي تتمركز حول الدولة في العلوم

⁴ جورج بالاندي، نفس المرجع، ص 161.

⁵ فريدريك أنجلز ترجمة: إلياس شاهين، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص

⁶ أولريش بلا ترجمة أبو العيد دودور، ما هي العملة، ط1، منشورات الجبل، كولونيا، ألمانيا، ص45.

⁷ جان بيار موني ترجمة: محمد هناد، من أجل علم اجتماعي سياسي، ج1، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص

الإجتماعية بصورة أكثر عمومية مما أدى إلى إضفاء الصفة الوطنية على المعرفة الإجتماعية مما جعل البعض يجادل بأن مجالات العلوم الإجتماعية كانت عاجزة حتى إلى وقت قريب عن إدراك بأنها تدين بمفاهيمها لكل من الأبعاد الإجتماعية السياسية والإقتصادية إلى تركيبة تاريخية معينة صاحبت ظهورها في نهاية القرن التاسع عشر⁸.

ونذكر هذه الصعوبة عندما نفكر في التعارض القائم بين الدولة والأمة أو الدولة والمجتمع المدني، فغالبا ما يتم الإحساس بأن الدولة تدرك كتنظيم "متسام" يتجاهل المجتمع المدني وتنوع فئاته وهيئاته وعناصره يفرض نفسه (أي نظام الدولة) باعتباره إرادة عقلانية وحكيمة لحاجات الجماهير وتطلعاتها.

إن المفهوم الحديث للدولة يتسم بالكفاح والطموح من أجل للوصول إلى نظام موحد من القوانين يطبق على كل من الأفراد والجماعات. ومن ملامح النظرية الاجتماعية - السياسية في عصرنا الحالي الأنظمة العامة والموحدة للسكان والأقاليم بغض النظر عن ثراء فئات خاصة منهم وليس خافيا ما تتسم به الترتيبات الدستورية الحديثة من التوحيد بين الشعوب والثقافات، إن الدولة منذ بدايتها التاريخية تحمل معها قدرا من العقلانية مادامت الدولة تعني التنظيم، غير أن الدولة الوطنية الأوروبية الحديثة وحدها تجعل من العقلانية قيمتها الأساسية وعليه كانت المثال بالنسبة لسائر الكيانات السياسية الأخرى، التي ستنشأ في مناطق أخرى من العالم في ظروف مغايرة للظروف التي نشأت في إطارها في أوروبا.

ومن هنا يمكن أن نعرف الدولة الحديثة بأنها العقلانية الشاملة، تلك العقلانية التي تشكل الجيش والمؤسسات الاقتصادية والإدارية والتربوية، إنها التعميم للعقلانية البيروقراطية التي تقوم بعملية ربط ودمج الأفراد والمؤسسات في نفس الوقت على مستوى الدولة- المجتمع، وعليه تنشأ الدولة في منطقة معينة عندما يقوم الجهاز السياسي بممارسة سلطاته التي يعززها نسق قانوني وقدرة على إستخدام القوة لتنفيذ سياساته⁹، وتعتبر الدولة الحديثة دولة وطنية أو قومية تطبق فيها فكرة المواطنة والإقرار بأن للناس حقوق وواجبات، ويدرك المواطنون فيها أنهم جزء من الدولة وأن لهم إلتزاما وطنيا، وإحساسا مشتركاً بأنهم جزء من كيان سياسي واسع يوحد فيما بينهم.

الدولة الوطنية المعاصرة :

في أغلب البلدان الناشئة في العالم النامي اتّخذت الوطنية والدولة الوطنية مسارات مختلفة عن تلك التي شهدتها المجتمعات الأوروبية الصناعية إذ أن أغلب الدول النامية كانت تحت السيطرة الاستعمارية وحصلت على إستقلالها بطرق متعددة (سياسية أو عسكرية) خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد وضعت حدود هذه الدول بصورة شبه عشوائية من طرف القوى الاستعمارية، من دون أن تؤخذ في الاعتبار العناصر والمكونات الاقتصادية أو الثقافية أو الإثنية لتلك الشعوب المستعمرة.

وقد قامت القوى الاستعمارية أثناء المرحلة الكولونيالية بعملية تفكيك للمماليك والتجمعات القبلية والقروية وإخضاعها لسيطرتها في مناطق إفريقيا وأسيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وغيرها. ووضعتها كلها تحت السيطرة الاستعمارية والخارجية المباشرة أو اعتبرتها مناطق محمية أو تابعة لسلطة الانتداب، وكان من نتائج ذلك أن أصبحت المناطق أو القارات المستعمرة مجموعة من الشعوب أو

⁸ جون توملينسون-ترجمة: إهاب عبد الرحيم محمد- العولمة والثقافة- سلسلة عالم المعرفة العدد 354- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت 2008، ص 145.

⁹ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص

الدول القديمة أو أجزاء من هذه وتلك وقد جمعت وحصرت في حدود معينة فرضتها القوى الاستعمارية وليست سيرورة اجتماعية-تاريخية محلية طويلة المدى مما أدى إلى أن تكون تلك الدول "الجديدة" أشبه بلوحة فسيفساء متعددة الألوان والانتماءات والأصول الاثنية واللغوية والدينية، دون أن تدعم بالشروط السوسولوجية الضرورية لعملية التوحيد مما أدى إلى صعوبة تشكل هوية الدولة الوطنية¹⁰ في تلك المجتمعات.

ورغم أن الحركات الوطنية والشعور الوطني قد أدى دورا حاسما في تحقيق الاستقلال للقارات المستعمرة إلا أن الدولة الوطنية التي تمخضت عنها مرحلة ما بعد الاستقلال قد عانت صعوبات جمة في تنمية الشعور بالانتماء إلى الكيانات الجديدة وتطوير الإحساس بالموتنة الكاملة بين السكان بدرجات مختلفة.

ولقد كانت الزيادة في تشكل الدول إحدى السمات الطاغية للنظام الدولي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث انبثقت زحمة الدول الجديدة بصورة "مسرحية في بعض الأحيان" مما أدى إلى تغيير طابع النظام الدولي ويتأكد بروز هذه القضية بأشكال أكثر حدة من أي وقت مضى حين ننظر إلى النظام الدولي المعاصر فنرى حشدا شديدا التباين من الكيانات التي تدعى أنها دول وتحظى بالاعتراف على أنها كذلك وبالفعل يظل مفهوم الدولة الوطنية مفهوما أساسيا بالنسبة إلى تنظيم النظام الكوكبي وهيكلته، فالدول هي الأطراف الرئيسية أو الأولية في النظام الكوكبي وكيان الدولة هو النمط الأولي للشخصية الدولية.

غير أن المنظمات الدولية تعمل كآلية مؤسساتية من حيث وضع شروط كيان الدولة وبتها وصولا إلى صياغة الدولة الوطنية والاعتراف بها بوصفها الوحدة الأولية في النظام السياسي الكوكبي¹¹. ويقوم هذا الرأي على تأكيد الشروط المؤسساتية والثقافية التي توجد وتشكل الدولة الوطنية المعاصرة فقد أصبحت للمنظمات الدولية دورا في إنشاء جملة المعايير أو المقاييس التي تعتمد للاعتراف بهذا الكيان السياسي أو ذاك كدولة ذات سيادة والسمة المتميزة للدولة الوطنية الحديثة ليست هي السيادة الملزمة لها (السيادة السياسية الثقافية والاجتماعية على إقليم الدولة) بل الصفة التبادلية والطائفة لتلك السيادة بين الدول، ولقد ظلت السيادة بوصفها فكرة مبتكرة اجتماعيا على درجات متباينة من التناقض مع الواقع فضلا على أنها تعرضت وتتعرض لقدر كبير من التهديد من ناحية من التكيف من ناحية ثانية خلال العقود الأخيرة غير أنها تبقى مع ذلك الأساس الذي يقوم ويتحدد عليه النظام الكوكبي.

فالتأثير التراكمي لتغيرات عميقة وجذرية حاصلة في تيارات النشاط الاقتصادي حول كوكب الأرض، لقد أصبحت هذه التيارات بالغة الجبروت والقوة مما مكنها من فتح قنوات وآليات جديدة كليا تتجاوز خطوط الحدود المرسومة على الخرائط السياسية التقليدية مما يمكن القول معه بأن الدول الوطنية باتت من حيث الأنماط الفعلية لعملية تدفق النشاط الاقتصادي (فاقدة) إلى حد ما لدورها كوحدات أساسية في السيرورة الاقتصادية الكوكبية لعالم اليوم. ويرى البعض أن هناك مفارقة تتمثل في أن الأشكال التقليدية للسيادة الاقتصادية التي تحاول الدولة الوطنية التمسك بها بهدف تحقيق نمو ومن ثم رخاء اقتصادي للشعوب الواقعة داخل حدودها تؤدي إلى نتيجة عكسية بحيث تجعل النجاح الاقتصادي المرغوب مستحيلا لأن النشاط الكوكبي يعمل بآليات تجعله يحول الإستثمارات إلى

¹⁰ إدورد مورتيمر وروبرت فايس ترجمة: أكرم حمداني ونزهت الطيب، الشعب والأمة والدولة، مدلول العرقية والقومية، دار السلام، ط1، القاهرة، 2007، ص 143.

¹¹ كوني إل مكنيلي، ترجمة: فاضل جتكر- حسم مسألة كيان الدولة في العولمة أم الطوفان، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ص 352.

أماكن أكثر إنفتاحاً. مما يجعل من العملية الاقتصادية الكوكبية تقزم قدرة الدول على التحكم بإقتصادياتها، فالمعركة بين الدولة والسوق العالمية هي التي تنظم تشكل النظام الكوكبي الحديث¹².

وعليه فالدولة الوطنية تتحول بإضطراب إلى وهم ماضوي كوحدة إقتصادية رغم أنها تبقى كضرورة سياسية فلو أمعنا النظر في سبل السلع التجارية المنتجة والمتاجر بما عبر العالم يتضح مدى صعوبة إلصاق عناوين وطنية دقيقة بها. فتلك السلع وبمختلف أشكالها أصبحت (تصمم وتكون وتنتج أجزاء مختلفة منها من طرف أكثر من شركة عابرة للحدود وأكثر من قوة عمل محلية). مما أدى بالبعض إلى إنتاج مفهوم الدولة الافتراضية التي تحاول أن تعكس عملية التحول واسعة الأبعاد الجارية على المستوى الكوكبي فلم تعد توجد دولة واحدة تستطيع أن تملك مصيرها بيدها¹³. لقد أصبحت العولمة الصفة المألوفة لعملية إضفاء صفتي التكامل والتدويل على جملة النشاطات والإستراتيجيات الإقتصادية عولمة إقتصادية يتم فيها تجاوز الحدود التقليدية والمألوفة أو جعلها غير ذات معنى أو أهمية.

ومع هذا ومنذ نهاية الحرب الباردة وظهور الخطابات المتعددة حول العولمة أصبح النظام الكوكبي هو أكثر النظم السياسية إفتقاراً إلى الاستقرار، ولأنه يتألف من عدد لا نهائي من الوحدات الضاغطة والتي تتحرك جميعها فهو يتبدل تحت أنظارنا دون أن يتسنى لنا تقنية أو تتبع مصيره، وفي معرض الحديث عن النظام الكوكبي والعلاقات الدولية تصادفنا مصطلحات دائمة في واقع الأمر مثل "الفوضى" و "الإضطراب" إن إعادة النظر فيما كان يعد لفترة طويلة الوحدة الأساسية للنظام الدولي (الدولة الوطنية) لا يفسر كل شيء وإن كان يتيح الربط بين عدد كبير من الظواهر فطالما اعتبر المجتمع الدولي في الواقع مجتمع الدولة، ولم يكن النظام الدولي متصوراً نظرياً وعملياً على حد سواء إلا عبر التدخل الطوعي للدول.

غير أن هذه الفرضية لم تعد صالحة في الوقت الراهن أو قد إهتزت بشدة على أية حال وهي لا تصمد أمام التحليل الاجتماعي التاريخي، إذا أخذنا المعطيات المعاصرة بعين الاعتبار، ويضاف تغير المفاهيم إلى الغموض الذي يكتنف الأوضاع الراهنة حيث أصبح من الصعب على نحو متزايد إعتبار الدولة الوطنية بمثابة العنصر الحصري والمطلق في النظام الكوكبي، ولقد بدأ هذا النظام في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة وكأنه قد أصيب بالفوضوية وتعزي الفوضى الكوكبية أو الدولية التي أصبحت مؤكدة إلى الصعوبات التي يواجهها الممارسون، بل والمراقبون في تحديد هوية اللاعب الأولى، فقد أصبحت العلاقات الكوكبية ودون أن تخرج تماماً من أيدي الدول هي أيضاً من صنع المشاريع المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط العابرة للحدود و التنظيمات الدولية الرسمية والغير رسمية و توابع الاتصالات الجديدة و تشير هذه التطورات إلى نمو واقعي جديد لما يمكن أن يسمى سوسيولوجيا المسرح الدولي¹⁴ في نفس الوقت تشير تلك التطورات والاستقطابات المتعددة و المتنوعة و المتداخلة و المتناقضة إلى نمو فكر سياسي جديد يتجاوز الفكر السوسيو-سياسي المرتبط بالدولة الوطنية ذات السيادة المطلقة و الشاملة فالمفاهيم القديمة عن الدولة ذات السيادة و الدولة الوطنية المطلقة لم تعد صالحة للاستعمال أو على الأقل لم تعد قادرة على فهم و تفسير ما يجري على مستوى المسرح الدولي غير أن ذلك لا يححو بطبيعة الحال الدول أو الأمم بوصفها مجتمعات سياسية ثقافية كما انه ليس من الضروري أن يلغى الوطنية أو القومية فلما كان مثلاً تحقيق الذاتية الدينية

¹² فرانك جي لنتش وآخرون ترجمة: فاضل جتكر - العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 383.

¹³ ريتشارد روزكرانس - ترجمة: عدلي برسوم - توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 2001، ص 42.

¹⁴ برتران بادى ترجمة: شوزان خليل، إنقلاب العالم، سويولوجيا المسرح الدولي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2007، ص 69.

للأفراد عابرا للحدود في حد ذاته فان عمليات التعبئة التي ترتبط به تؤثر تأثيرا مباشرا على المسرح الدولي يتجاوز نطاق السلوك السياسي لكل دولة كما تجدر الإشارة إلى أن تنشيط هذه العمليات جميعها يساعد على ظهور لاعبين على المسرح الدولي من نوعية جديدة.

إن مجريات الأمور توحى بأن النظام الكوكبي قد دخل في تكوين ثنائي و يتجلى هذا التكوين أول ما يتجلى في التعايش بين عالمين عالم الدولة و هو عالم مقنن له طقوسه و يتألف من عدد محدود من اللاعبين المعروفين (أو الرسميين) و الذين يمكن التكهن بدرجة أو بأخرى بممارستهم وعالم متعدد المراكز يتألف من عدد يتزايد باستمرار من المشاركين لا يسعنا إلا أن نسجل أن لديهم قدرة على العمل الدولي المستقل بصورة أو بأخرى عن الدولة، التي يفترض أنهم يتبعونها. و ينبثق عن ذلك شكل بالغ التعقيد للانتماءات المحلية و العالمية. دون مستوى الدولة أو فوقه عل حد سواء. و قد اكتسبت التدفقات العابرة للحدود في عالمنا المعاصر أهمية جديدة تماما بتغير أبعادها و لأنها تملك موارد تخرج عن النطاق الرسمي العام، و لكونها تتحدى الدولة مباشرة على نحو خاص في وظائفها الداخلية و الخارجية و في الانتماء لها و لاسيما في ادعاءاتها بالسيادة. ولا تتمحور الخلافات الحادة في الرأي حول مبدأ السيادة في حد ذاته إذ لم يعد هناك الكثير ممن يقبلون الدفاع عنه بصفته الأصلية الصرف - والواضح أن ليس كل السيادة متساوية- وبدلا عن ذلك يتركز الجدل حول من يقرر سيادة من يمكن إنتهاكها وإلى أي مدى تبقى السيادة الوطنية الحق الخاص للدولة الوطنية¹⁵. و لهذه الأسباب بدأ الجدل يدور بالفعل من أجل تقدير مقاومة الدول لهذا الضغط النجم عن التدفقات العابرة للحدود و من ثم فان عالم الدول والعالم المتعدد المراكز يخضعان لمبادئ متعارضة بصورة مطردة، فالسعي إلى الاستقلالية و حمايتها هي الدافع الرئيسي للعمل داخل العالم الثاني في حين مازال المحرك للعالم الأول هو السيادة -الأمّن.

وهذه التدفقات ذات الخصائص المتعددة والمتنوعة (من الديني إلى السياسي مروراً بالإقتصادي والإجتماعي والثقافي) تتسم على أرض الواقع بأهمية وضخامة وميزة خاصة تختلف عما كان معروفا في الفترات التاريخية السابقة¹⁶ وذلك يعود من جهة لأسباب تقنية فهو يسمح ويحث في نفس الوقت اللاعبين أو المشاركين على إنتهاج استراتيجية مستقلة عما تتبناه دولهم فعولمة الإقتصاد حققت إنجازات ملموسة بغض النظر عن الموقف منها ويصعب على الدولة الوطنية مقاومتها، ومن جهة أخرى فإننا نشهد في مجالات متعددة نشاطا ملموسا لعملية التمييز بين الدولة والمجتمع المدني وبين المجال العام والمجال الخاص بإزدهار نشاط الشبكات الترابطية العابرة للحدود مما يعبر عن فعالية تعبئة إجتماعية تحركها التحولات التكنولوجية. مما جعل مفهوم الدولة الوطنية في النظام الدولي الراهن يتعرض إلى هجوم مستمر و تأكل مطرد بحكم الواقع لأسباب مختلفة و قد أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور حزام من الدول المضطربة يمتد من أوروبا إلى آسيا مروراً بإفريقيا و تشكل هذه الدول ظروفا ملائمة للصراعات المتعددة، و مع هذا فان القضية المحورية في النظام العالمي الآن لن تكون كيفية تحجيم الدولة بل كيفية إعادة بنائها، إذ سوف لن يكون ضعف أو اضمحلال الدولة بالنسبة للأفراد و للمجتمعات وللنظام الكوكبي على حد سواء مدخلا إلى الطوباوية بل إلى الكوارث والنكبات، والقضية الحيوية التي تواجه الدول الفقيرة والضعيفة وتعوق إمكانية التطوير الاقتصادي فيها تكمن بوضوح في قصور مستوى ودرجة التطور المؤسساتي وعدم كفايته و فعاليتها. ولا تحتاج تلك البلدان دولا واسعة

¹⁵ فرنسيس فوكوياما ترجمة: مجاب الإمام، بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم في القرن الواحد والعشرين- العبيكان للنشر- الرياض- السعودية، 2007، ص 182.

¹⁶ جون توملينسون-المرجع السابق، ص

وثنولية بل دولا قوية وفاعلة¹⁷ ضمن المدى الضروري لوظائف الدولة العصرية وعليه فقد أصبح دعم الدول الوطنية و تقويتها عبر مختلف أشكال وصيغ بناء الدولة مهمة حيوية لضمان الأمن على المستوى العالمي. لكن العديد من دول العالم المتقدم لا تتقن أداء تلك المهمة أو تسعى إلى أدائها، بل كثيرا ما نرى خطابها يتميز بالكيل بالمكنين إن لم نقل بالنفاق.

¹⁷ فرانسيس فوكاياما، المرجع السابق، ص 202.

قائمة المراجع:

- 1- ادوارد مورتيمر وآخرون- الشعب والأمة والدولة- دار السلام- القاهرة 2007.
- 2- أولريش بك، ترجمة: ابو العيد دودو، ما هي العولمة، ط1، منشورات الجيل، كولونيا، ألمانيا.
- 3- برتران بادى- انقلاب العالم- سوسيولوجيا المسرح الدولي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- 2006.
- 4- بيار كلاستر ترجمة: مُجدّ حسين دكروب، مجتمع اللادولة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1991.
- 5- توم بوتومور- ترجمة: وميض نظمي- علم الاجتماع السياسي- دار الطليعة- بيروت- لبنان 1986.
- 6- جان، بيار موني، ترجمة: مُجدّ هناد، من أجل علم إجتماعي سياسي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- 7- جورج بالأنديّة، ترجمة: علي المصري، الأنثروبولوجيا السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان 2007.
- 8- رحمة بورقيبة، الدولة والسلطة والمجتمع، ط1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1991.
- 9- عبد الله العروي- مفهوم الدولة- المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- المغرب 1981.
- 10- فرانك جي لتشنز- العولمة: الطوفان أم الانقراض- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان 2004.
- 11- فرنسيس فوكوياما- بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم في القرن الواحد والعشرين- العبيكان للنشر- الرياض- السعودية 2007.
- 12- مارسيل غوشيه وبيار كلاستر ترجمة: علي حرب، أصل العنف والدولة، ط1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1985.